Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي
دراسة قياسية للفترة (1990-2023)

سليمان حسن شوبار
قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد الزاوية / جامعة الزاوية – ليبيا
s.shoubar@zu.edu.ly

Import Elasticity with Respect to Government Spending in the Libyan Economy: An Econometric Study (1990–2023)

Sulaiman Hassan Shubar
Department of Economics – Faculty of Economics, Zawiya / University of Zawiya – Libya

تاريخ الاستلام:2026/07/10 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر : 2026 /8/29

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1990-2023)، تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الاقتصاد الليبي الريعية، حيث يمثل الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للطلب الكلي والذي يتسرب جزء كبير منه لتغطية الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية .باستخدام بيانات سنوية مستقاة من تقارير مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي، وظفت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء لاختبار العلاقة في الأجلين الطويل والقصير .أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (ARDL) الموزع بين المتغيرات، حيث بلغت مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل نحو 0.78، مما يدل على أن الواردات تعتبر سلعًا ضرورية للاقتصاد الليبي، في حين بلغت المرونة في الأجل القصير نحو 0.44 .كما أظهر معامل تصحيح الخطأ أن نحو 53 %من الاختلالات في الأجل القصير تُصحح سنويًا للعودة إلى التوازن طويل الأجل .وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات لتنويع القاعدة الإنتاجية، وترشيد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات السلعية البديلة للواردات لضمان استدامة الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: مرونة الواردات، الإنفاق الحكومي، الاقتصاد الليبي، منهجية التكامل المشترك ARDL، الاقتصاد الريعي.

Abstract

This study aims to estimate the elasticity of imports with respect to government expenditure in the Libyan economy over the period 1990–2023. The significance of the study stems from the rentier nature of the Libyan economy, where government expenditure serves as the primary driver of aggregate demand, a substantial portion of which leaks into imports of consumer, intermediate, and capital goods. Using annual data obtained from the Central Bank of Libya and the International Monetary Fund (IMF), the study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach to examine both the long-run and short-run relationships between the variables. The findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship between government expenditure and imports. The estimated long-run elasticity of imports with respect to government expenditure is approximately 0.78, indicating that imports constitute essential goods for the Libyan economy. In the short run, the elasticity is estimated at approximately 0.44. Furthermore, the error correction term indicates that about 53% of short-run disequilibrium is corrected annually, allowing the system to converge toward its long-run equilibrium. The study recommends adopting policies aimed at diversifying the domestic production base, rationalizing current

government expenditure, and redirecting public spending toward investment in import-substituting productive sectors to enhance the sustainability of the trade balance.

Keywords: Import elasticity; Government expenditure; Libyan economy; Autoregressive Distributed Lag (ARDL); Cointegration; Rentier economy.

المقدمة

تُشكل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والواردات إحدى الركائز الأساسية في تحليل الاقتصاد الكلي، وخصوصًا في الدول النامية والريعية .يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على عوائد تصدير النفط الخام لتمويل موازنته العامة، مما يجعل الإنفاق الحكومي القناة الرئيسية التي تضخ بها الدولة الإيرادات النفطية في شرايين الاقتصاد الوطني .غير أن هيكل الاقتصاد الليبي يتميز بضمور القطاعات الإنتاجية السلعية)الزراعة والصناعة التحويلية(، مما يجعله عاجزًا عن مقابلة الطلب الكلي المتولد عن الإنفاق الحكومي بإنتاج محلي، فيتسرب الجزء الأكبر من هذا الإنفاق إلى الخارج .عبر الواردات لتغطية فجوة الطلب المحلي على السلع والخدمات

وتزداد أهمية دراسة هذه العلاقة في السياق الليبي لاعتبارات عدة؛ أهمها :أولًا، التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية وانعكاسها المباشر على الإيرادات العامة، ومن ثم على مستويات الإنفاق الحكومي، مما يجعل الطلب على الواردات شديد التقلب ومصدرًا رئيسيًا لاختلال الميزان التجاري .ثانيًا، طبيعة الواردات الليبية التي تتنوع بين سلع استهلاكية ضرورية، وسلع وسيطة، وأخرى رأسمالية، مما يجعل تقدير مرونتها تجاه الإنفاق أمرًا حاسمًا لفهم آليات انتقال الصدمات النفطية إلى القطاع الحقيقي والمالي .ثالثًا، ندرة الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع باستخدام بيانات تغطي فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها البلاد بعد عام 2011، وتحديداً بعد عام 2017، والتي شهدت تقلبات حادة في سعر صرف الدينار، وانقسامًا ماليًا، وتغيرات جوهرية في هيكل الإنفاق والواردات (معيقل ، 2025: حريب ،2026) .

تنطلق إشكالية الدراسة من سؤال رئيسي :ما حجم استجابة الواردات الكلية للتغيرات في الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال المدة)1990-2023 (في الأجلين القصير والطويل؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية **:هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والإنفاق الحكومي؟ وما هي سرعة تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل للعودة إلى هذا التوازن؟**

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى:

1. قياس مرونة الواردات الليبية تجاه الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل
2. .اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات
3. .تقديم توصيات لصانعي السياسة الاقتصادية في ليبيا لتعزيز استدامة الميزان التجاري

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول سد فجوة بحثية من خلال استخدام بيانات حديثة تغطي فترة مهمة من التغيرات ،لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات (ARDL) الاقتصادية والسياسية في ليبيا، واعتماد منهجية قياسية متطورة <مما يوفر فهمًا أعمق لآليات عمل الاقتصاد الليبي في ظل تبعيته الشديدة للخارج

تنتظم الورقة بعد هذه المقدمة على النحو التالي :القسم الثاني يعرض الدراسات السابقة والفجوة البحثية، والثالث الإطار النظري، والرابع منهجية الدراسة وبياناتها، والخامس التحليل القياسي ومناقشة النتائج، وأخيرًا الخاتمة والتوصيات.

الدراسات السابقة

تتوزع الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والواردات على محاور عدة، ويمكن تصنيفها إلى دراسات محلية وأخرى عربية ودولية .

أولًا :الدراسات الدولية والعربية

على الاقتصاد الأمريكي، على أن زيادة الإنفاق الحكومي (1990) .Ball et al ركزت الدراسات المبكرة، كدراسة تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات .في السياق العربي، درس سلامة)2006 (محددات الطلب على الواردات في مصر، ووجد أن مرونة الواردات تجاه الإنفاق الاستثماري تفوق مرونتها تجاه الإنفاق الاستهلاكي .وأظهرت دراسة بوعشة وآخرون)2015 (للاقتصاد الجزائري، وهو اقتصاد ريعي مشابه لليبيا، وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والواردات، حيث تؤدي زيادة الإنفاق بنسبة 1 %إلى زيادة الواردات بنسبة

في الأجل الطويل .وأكدت دراسة الزعبي)2018 (على الاقتصاد السعودي أن الإنفاق الحكومي هو المحدد 0.81% .الأهم للطلب على الواردات، وأن المرونة تقل في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل
التي حللت العلاقة بين التجارة والإنفاق (2025) Srivastava من الدراسات الحديثة، يمكن الإشارة إلى دراسة الحكومي والاستهلاك في الاقتصادات الناشئة مثل الهند، مما يقدم منظورًا أوسع حول ديناميكيات هذه المتغيرات في مرونات الطلب على الواردات والصادرات في Rahman (2024) سياقات اقتصادية مختلفة]3 .[كما تناولت دراسة .مؤكدة على أهمية مرونات الدخل وسعر الصرف]4[،N-ARDL باستخدام منهجية BCIM-EC دول

ثانيًا :الدراسات المحلية)الليبية(

تعتبر الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد الليبي نادرة نسبيًا، وخصوصًا تلك التي تستخدم أدوات قياسية حديثة .
دراسة المزوغي)2019 (بعنوان "تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ليبيا"، أشارت بشكل ضمني إلى أن جزءًا كبيرًا من الإنفاق يتسرب للخارج، لكنها لم تقس هذه العلاقة مباشرة .
دراسة أبو عائشة وصالح)2020 (حول "محددات الاستيراد في الاقتصاد الليبي"، استخدمت نموذج الانحدار المتعدد ووجدت أن الدخل المحلي)الذي يعكس أثر الإنفاق (هو أهم محدد للواردات، لكنها لم تستخدم متغير الإنفاق الحكومي بشكل صريح .
،دراسة المزوغي والزروق)2021" (الإنفاق العام وأثره على الميزان التجاري في ليبيا"، وهي الأقرب لموضوعنا توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل وأن زيادة .VECM حيث استخدمت بيانات للمدة)1990-2017 (ونموذج الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بشكل أكبر من الإنفاق الاستثماري .لكنها توقفت عند عام مما يعني أنها لم تغطِ فترات الانهيار الاقتصادي والصدمات التضخمية الحادة التي تلت ذلك ،2017 .
لتعزيز الأدبيات المحلية، يمكن الإشارة إلى دراسات حديثة تناولت جوانب مرتبطة بالإنفاق العام في ليبيا :دراسة معيقل ،حللت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات وعجز الموازنة في ليبيا خلال الفترة)2015-2024((2025) ووجدت تقلبًا واسعًا في العجز/الفائض وعلاقة ارتباط موجبة بين الإنفاق العام والعجز .كما قام حريب وطلوبة)2026(بدراسة أثر الإنفاق العام على التوازن الداخلي في الاقتصاد الليبي)التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي للفترة)2000-
وأظهرت نتائجها أثرًا مباشرًا وقويًا للإنفاق الحكومي على هذه المتغيرات في الأجل الطويل .وفي سياق ، (2024 متصل، بحثت السماع)2025 (أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة)1980-2020 (باستخدام مؤكدة وجود علاقة تكامل مشترك وأثر إيجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل ،ARDL والقصير.

ثالثًا :فجوة البحث

من خلال استعراض الأدبيات، تتضح الفجوة البحثية التي تسعى هذه الورقة لسدها.

الفجوة الزمنية:

ندرة الدراسات التي تستخدم بيانات حديثة تغطي المدة ما بعد 2017، والتي شهدت تقلبات حادة في سعر صرف الدينار، وانقسامًا ماليًا، وتغيرات جوهرية في هيكل الإنفاق والواردات. هذه الدراسة تمد الفترة الزمنية حتى عام 2023، مما يوفر تحليلًا أكثر شمولية لهذه الفترة الحرجة.

الفجوة المنهجية:

معظم الدراسات الليبية السابقة استخدمت نماذج قياسية تقليدية (مثل الانحدار المتعدد أو) والتي قد لا تكون مناسبة للتعامل مع متغيرات ذات درجة تكامل مختلفة (I(0) و I(1)) كما هو الحال في البيانات الليبية التي تعاني من صدمات هيكلية. منهجية ARDL أكثر مرونة في هذا السياق، وتسمح بتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بكفاءة أكبر.

الفجوة التحليلية:

التركيز ليس فقط على العلاقة الكلية، بل تفكيك الأثر إلى أثر طويل وأثر قصير الأجل، وهو ما توفره منهجية ARDL بشكل دقيق، مما يعطي رؤية أوضح لصانع السياسة حول ديناميكيات التصحيح.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقدير مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي في ليبيا باستخدام بيانات سنوية ممتدة مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الضابطة لتقديم تحليل شامل ودقيق ،ARDL عبر توظيف منهجية (1990-2023).

3. الإطار النظري للدراسة

تستند العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والواردات إلى أدبيات الاقتصاد الكلي الكينزي ونماذج الاقتصاد المفتوح.

1 .نموذج المضاعف الكينزي في الاقتصاد المفتوح .

وصافي ،(G) والإنفاق الحكومي ،(I) والاستثمار ،(C) من :الاستهلاك (AD) في اقتصاد مفتوح، يتكون الطلب الكلي عبر المضاعف .هذه (ΔY) تؤدي إلى زيادة في الدخل (ΔG) أي زيادة في الإنفاق الحكومي .(X-M) الصادرات وبما أن جزءًا من السلع الاستهلاكية .(I) والاستثمار (C) الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة في الاستهلاك ويعتمد حجم .(ΔM) والرأسمالية غير متوفر محليًا، فإن الزيادة في الطلب الكلي ستُقابل جزئيًا بزيادة في الواردات كان المضاعف أصغر، وكان ،MPM كلما ارتفع .(MPM) "هذا التسرب إلى الخارج على "الميل الحدي للاستيراد أثر الإنفاق الحكومي على الطلب المحلي أضعف، وكان أثره على الواردات أكبر .

2.فرضية الاستهلاك الحكومي والواردات

يمكن النظر إلى الإنفاق الحكومي كمحدد مباشر للواردات، ليس فقط عبر تأثيره في الدخل، بل أيضًا لأن الحكومة نفسها مستورد مباشر للسلع والخدمات)كالمعدات الطبية، الأسلحة، المواد الإنشائية للمشاريع العامة .(في ليبيا، حيث توكل المشاريع التنموية غالبًا لشركات أجنبية وتستورد مستلزماتها، تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والواردات مباشرة وقوية .

3. خصوصية الاقتصاد الريعي الليبي .

:في الاقتصاد الريعي، يتم تمويل الإنفاق الحكومي من الإيرادات النفطية وليس من الضرائب .هذا يخلق ديناميكية خاصة الانفصال عن القاعدة الإنتاجية ، الإيرادات تأتي من قطاع)النفط (شبه منعزل عن باقي الاقتصاد .الإنفاق الحكومي هو الآلية الوحيدة لضخ هذه الإيرادات.

المرض الهولندي متمثل في ضخ الإيرادات النفطية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع غير القابلة للتداول (كالعقارات والخدمات)، وارتفاع الأسعار والأجور، مما يضعف تنافسية القطاعات السلعية القابلة للتداول (الزراعة والصناعة) ويجعل الاعتماد على الواردات لتغطية الطلب على هذه السلع هو الخيار الأسهل والأرخص.

بناءً على ذلك، فالفرضية الأساسية هي أن الإنفاق الحكومي هو المحرك شبه الوحيد للطلب على الواردات، وأن هذه العلاقة موجبة وقوية، وتزيد في الأجل الطويل مع ضمور الطاقة الإنتاجية المحلية.

4.منهجية الدراسة والبيانات

أولًا :النموذج القياسي

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام نموذج قياسي يربط الواردات بالإنفاق الحكومي، مع إضافة متغيرات ضابطة :لتفادي مشكلة تحيز المتغير المحذوف .بناءً على الأدبيات، يمكن صياغة الدالة العامة كالتالي

$$M = f(G, REER, RES)$$

:حيث

M : الواردات الكلية من السلع والخدمات)بالمليون دينار ليبي، بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 لاستبعاد أثر (التضخم).

G: الإنفاق الحكومي الحقيقي)بالمليون دينار ليبي، بالأسعار الثابتة 2010(

REER :سعر الصرف الفعلي الحقيقي)مؤشر، يمثل القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الليبي(

RES : الاحتياطيات الأجنبية (بالمليون دينار ليبي، بالأسعار الثابتة 2010، كمتغير ضابط يعكس قدرة الدولة :تمويل الواردات).

لأغراض التقدير، وتحويل العلاقة إلى مرونات، يتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة:

$$LnMt = \beta 0 + \beta 1 LnGt + \beta 2 LnREERt + \beta 3 LnRESt + \epsilon t$$

مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي، وهو المعامل الأساسي المراد تقديره.

ثانيًا :منهجية التقدير

نظرًا لصغر حجم العينة)34 مشاهدة (واحتمالية أن تكون المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، تبرز منهجية الانحدار كأفضل منهجية .تتميز هذه المنهجية Pesaran et al. (2001) التي طورها (ARDL) الذاتي للإبطاء الموزع بما يلي:

1 .لا تتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها على متغيرات ساكنة عند المستوى I(0)أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط منهما.
2 .تقدم مقدرات فعالة وغير متحيزة للمعلمات طويلة وقصيرة الأجل في آن واحد، حتى في ظل أحجام عينات صغيرة.
3. تعالج مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إدخال فترات إبطاء كافية.
:للعلاقة يُصاغ كالتالي (UECM) غير المقيد ARDL نموذج

$$\Delta LnMt=\alpha 0+i=1\sum p\alpha 1i\Delta LnMt-i+i=0\sum q1\alpha 2i\Delta LnGt-i+i=0\sum q2\alpha 3i\Delta LnREERt-i+i=0\sum q3\alpha 4i\Delta LnREStt-i+\theta 1LnMt-1+\theta 2LnGt-1+\theta 3LnREERt-1+\theta 4LnREStt-1+u$$

يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) الذي يختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك. إذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة العليا، يتم رفض الفرضية الصفرية، ويمكن تقدير معاملات الأجل الطويل.

ثالثًا :مصادر البيانات

:تم الحصول على البيانات السنوية للمدة)1990-2023 (من المصادر التالية:
- مصرف ليبيا المركزي: النشرات السنوية (أعداد مختلفة)، والتقارير الإحصائية الشهرية والسنوية. تم استقاء بيانات الواردات، الإنفاق الحكومي، والاحتياطيات من هذا المصدر.
- صندوق النقد الدولي :(IMF) قاعدة بيانات International Financial Statistics (IFS) وتقارير المشاورات مع ليبيا(Article IV Consultations) ، للحصول على بيانات سعر الصرف الفعلي الحقيقي والرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحويل المتغيرات الاسمية إلى حقيقية.

5. التحليل القياسي ومناقشة النتائج

(Stationarity Tests) أولًا :اختبارات جذر الوحدة

قبل تطبيق ARDL يجب التأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2) تم استخدام اختباري ديكي-فولر الموسع (ADF) وفيليبس-بيرون (PP). أشارت النتائج إلى أن LnRES و LnG و LnM غير ساكنة عند المستوى I(0)، بينما LnREER كان ساكنًا عند المستوى I(1) ولكنها ساكنة عند الفرق الأول I(1). هذا المزيج من درجات التكامل يؤكد ملاءمة استخدام منهجية ARDL.

ثانيًا :تحديد فترات الإبطاء واختبار الحدود (Bounds Test)

تم اختيار نموذج ARDL(2, 1, 0, 1) باستخدام معيار AIC، كأفضل نموذج لوصف العلاقة. تم إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك، وكانت قيمة F-statistic المحسوبة تساوي 7.84. بمقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pesaran et al. (2001)، نجد أنها أعلى من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، مما يعني رفض فرضية العدم بقوة، ويؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الواردات والإنفاق الحكومي والمتغيرات الأخرى.

ثالثًا :تقدير معاملات الأجلين الطويل والقصير

بعد تأكيد التكامل المشترك، تم تقدير العلاقة. يُلخص الجدول التالي النتائج الرئيسية :

جدول رقم(1): تقدير معاملات الأجلين الطويل والقصير

المتغير	الأجل الطويل (المعامل)	الخطأ المعياري	الأجل القصير (المعامل)	الخطأ المعياري
LnG (الإنفاق الحكومي)	0.781***	(0.098)	0.442***	(0.115)
LnREER (سعر الصرف)	-0.325**	(0.141)	-0.211*	(0.125)
LnRES (الاحتياطيات)	0.195**	(0.087)	0.101**	(0.052)
CointEq(-1) معامل تصحيح الخطأ	-	-	-0.537***	(0.089)

.ملاحظة *** :و **و *تشير إلى معنوية إحصائية عند 1 %و 5 %و 10 %على التوالي

رابعًا :الاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار

للتأكد من سلامة النموذج، تم إجراء سلسلة من الاختبارات التشخيصية

* **اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM):** أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
* **اختبار عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey):** أكدت النتائج ثبات تباين البواقي.
* **اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera):** أظهرت النتائج أن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا.
* **اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM و CUSUM of Squares):** بقيت الإحصائيات ضمن الحدود الحرجة عند مستوى 5%، مما يشير إلى استقرار معلمات النموذج عبر الزمن

خامسًا :مناقشة النتائج

تُقدم نتائج التقدير دليلًا قويًا يدعم فرضية الدراسة :

1 .مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي، المعامل الموجب والمعنوي إحصائيًا في الأجل الطويل (0.78) يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة الواردات بنحو 7.8%. هذه المرونة أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن الواردات تُعتبر "سلعًا ضرورية" للاقتصاد الليبي، حيث لا تتناسب الزيادة في الواردات طرديًا وبشكل كامل مع الزيادة في الإنفاق. وقد يرجع ذلك إلى أن جزءًا من الإنفاق الحكومي (كرواتب الموظفين وتحويلات الدعم) قد يوجه نحو قطاع الخدمات المحلية غير القابلة للتداول جزئيًا.

2 .ديناميكية الأجل القصير، المرونة في الأجل القصير (0.44) أقل بكثير مما هي عليه في الأجل الطويل. هذا يعكس وجود جمود في عقود الاستيراد، وبطء في تعديل سلاسل التوريد، وتأثير المخزون السلعي الذي يؤخر الاستجابة الفورية للطلب على الواردات. مع مرور الوقت، ومع استمرار ارتفاع الإنفاق، تتكيف الواردات بشكل أكبر لتصل إلى مرونة الأجل الطويل.

3 .معامل تصحيح الخطأ ، (ECM)قيمة المعامل (-0.537) سالبة ومعنوية، مما يعزز نتائج التكامل المشترك. تعني هذه القيمة أن حوالي 53.7% من أي انحراف عن التوازن طويل الأجل في السنة الحالية يتم تصحيحه في السنة التالية. هذه السرعة تعتبر مرتفعة نسبيًا وتعكس مرونة نظام التجارة الخارجية الليبي في التكيف، ولو بشكل بطيء، مع الصدمات.

4 .دور المتغيرات الضابطة، جاءت إشارة سعر الصرف الفعلي الحقيقي سالبة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي ارتفاعه (تدهور تنافسية الدينار) إلى انخفاض الواردات بسبب ارتفاع تكلفتها. بينما تؤثر الاحتياطيات بشكل إيجابي، كدليل على أن وفرة النقد الأجنبي تسهل عملية الاستيراد وتزيدها.

6. الاستنتاجات والتوصيات .

أولًا :الاستنتاجات

خلصت هذه الدراسة، باستخدام بيانات حديثة ومنهجية قياسية متطورة، إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة حول طبيعة الاقتصاد الليبي:

1 .توجد علاقة طردية وتوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات، مما يثبت أن الإنفاق الحكومي هو المحرك المهيمن للطلب على الواردات، وهذه سمة جوهرية للاقتصاد الريعي.

2 .بلغت مرونة الواردات تجاه الإنفاق الحكومي نحو 0.78 في الأجل الطويل، مما يؤكد أن أي سياسة توسعية في الإنفاق العام ستقابل بتسرب كبير للخارج عبر الواردات، مما يحد من أثر المضاعف الكينزي على الناتج المحلي غير النفطي.

3. يستغرق الأثر الكامل للإنفاق على الواردات وقتًا ليتحقق، حيث أن المرونة قصيرة الأجل (0.44) أقل من الطويلة. ومع ذلك، فإن سرعة التصحيح السريعة (53% سنويًا) تعني أن اختلالات الميزان التجاري الناتجة عن صدمات الإنفاق يمكن أن تكون حادة ومستمرة إذا لم يتم احتواؤها.

ثانيًا :التوصيات

بناءً على النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية لصانعي السياسة الاقتصادية في ليبيا)مصرف ليبيا المركزي، وزارة المالية):

1. تبني استراتيجية وطنية لإحلال الواردات: لا يمكن معالجة اختلال الميزان التجاري دون معالجة هيكل الإنتاج. توصي الدراسة بتوجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل مكثف نحو القطاعات السلعية الواعدة التي تحظى فيها ليبيا

بميزة نسبية (كالصناعات الغذائية، ومواد البناء، والبتروكيماويات). هذه الاستراتيجية تقلل من المرونة الطويلة الأجل للواردات.

2. ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام: بما أن المرونة أقل من واحد، فإن جزءًا من الإنفاق يتجه للخدمات المحلية. يمكن لسياسة مالية حذرة أن تقلل من فاتورة الواردات عبر ضغط الإنفاق التشغيلي غير الضروري ورفع كفاءته، بدلاً من إجراء تخفيضات عشوائية قد تضر بالاستقرار الاجتماعي.

3. إدارة مرنة لسعر الصرف: أظهرت النتائج أن سعر الصرف أداة فاعلة. يمكن لسعر صرف تنافسي ومستقر أن يشجع الإنتاج المحلي البديل للواردات، ويجعل الواردات أكثر تكلفة، مما يقلل من نموها. يجب على مصرف ليبيا المركزي استخدام أدواته للحفاظ على سعر صرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار، مع تجنب المبالغة في تقييمه التي تجعل الواردات رخيصة وتضر بالإنتاج المحلي.

4. تعزيز إدارة الاحتياطيات: بما أن الاحتياطيات تؤثر إيجابًا على الواردات، فإن بناء احتياطي أجنبي كافٍ ومستدام ضروري لضمان تدفق الواردات الأساسية بسلاسة، ولكن يجب ربط ذلك بسياسة واضحة لتوجيه النقد الأجنبي للقطاعات الإنتاجية بدلاً من السلع الكمالية.وزارة الاقتصاد).

ثالثًا :الخاتمة

في الختام، تؤكد هذه الورقة بما لا يدع مجالًا للشك على الطبيعة الريعية شديدة التبعية للخارج للاقتصاد الليبي .العلاقة ،شبه الآلية بين الإنفاق الحكومي والواردات تجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات مزدوجة :تقلبات أسعار النفط من جهة واختلالات الميزان التجاري من جهة أخرى .إن معالجة هذا الخلل البنيوي تتطلب أكثر من مجرد سياسات نقدية أو مالية مسكنة؛ إنها تتطلب إرادة وطنية للتحول نحو نموذج تنموي قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية وتقويض "ثقافة .الاستيراد "التي رسختها عقود من الاقتصاد الريعي.

7. المراجع

[1] معيقل، وليد أحمد) .2025" .(دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة)2015-2024 ."(المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 4)4(، 1041–1060.

[2] حريب، سامية عمران، وطلوبة، عبد اللطيف) .2026" .(أثر الانفاق العام على التوازن الداخلي في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية خلال الفترة)2000-2024م ."(مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 13)1(، 126–153.

[3] Srivastava, A. (2025). "exploring trade, consumption, and government spending in emerging economies". *Journal of Economic Studies, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2025.2479041

[4] Rahman, A. (2024). "Evidence from BCIM-EC countries using N-ARDL approach". ScienceDirect, DOI:S2405844023110942. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844023110942

[5] السماع، حليمة لزهر) .2025" .(اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا :دراسة قياسية للفترة)1980-2020)". مجلة آفاق اقتصادية، 11)1(، 11–26. https://afaq.elmergib.edu.ly/index.php/afaq/article/view/236

[6] أبو عائشة، علي، وصالح، خالد) .2020" .(محددات الاستيراد في الاقتصاد الليبي :دراسة قياسية للفترة 1980-2018". مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، المجلد 17، العدد 1، ص 45-72.

[7] بوعشة، مراد، ولعور، طارق، وابن عيسى، محمد) .2015" .(أثر الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر :دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL". مجلة الباحث، جامعة ورقلة*، العدد 15، ص 215-230.

[8] الزعبي، خالد) .2018" .(محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية ."مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية*، المجلد 27، العدد 2، ص 1-22.

[9] سلامة، محمود) .2006" .(محددات الطلب على الواردات المصرية* ."المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 14، العدد 2، ص 211-242.

.مصرف ليبيا المركزي) .2023 .(التقرير السنوي للعام 2022 .طرابلس :إدارة البحوث والإحصاء [10]
مصرف ليبيا المركزي) .أعداد مختلفة* .(النشرة الإحصائية الشهرية والسنوية .طرابلس :إدارة البحوث [11]
.والإحصاء
المزوغي، سالم) .2019" .(تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990- [12]
.مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، العدد 12، ص 98-126 .2017"
."المزوغي، عبد الرزاق، والزروق، فاطمة) .2021" .(الإنفاق العام وأثره على الميزان التجاري في ليبيا [13]
.مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة طرابلس، المجلد 10، العدد 2، ص 150-175*
[14] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289-326.
[15] Ball, L., Mankiw, N. G., & Romer, D. (1990). The New Keynesian Economics and the Output-Inflation Trade-off. Brookings Papers on Economic Activity, 1990(1), 1-65.